

دور الأتفءاء العاءى الأانى
رقم الألسة مسلسلا منذ بدء الأىة النىابىة (ب/ب/ب)
الألسة الأامسة والعشرون
المعقوءة يوم الأربعاء ٢٨ من جماءى الأولى سنة ١٤٣١هـ
الموافق ١٢ من ماى سنة ٢٠١٠م
الساعة الأاسعة صباها

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الكويت
مجلس الأمة
الفصل التشريعي الثالث عشر
دور الانعقاد العادي الثاني



رقم الجلسة مسلسلًا منذ بدء الحياة النيابية (١٢٥٣ / ب)

مضبطة

الجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٤٣١ هـ
الموافق ١٢ من مايو ٢٠١٠ م

الساعة التاسعة صباحًا

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأمة

الأمانة العامة

إدارة شؤون المضابط

ملخص الموضوعات التي نظرت في الجلسة العادية العلنية (٢٥ / ب)

المعقودة يوم الأربعاء ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هـ

الموافق ١٢ من مايو سنة ٢٠١٠ م

الموضوع

رقم الصفحة

** اسماء السادة الأعضاء .	٥ - ١
** <u>البند الرابع</u> :	
- نوه عن مواصلة النظر في التقرير الثاني والستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال في شأن الكشف عن الذمة المالية .	٥
- جرت مناقشة من قبل الأعضاء .	٢٦ - ٦

- نوه السيد الرئيس بأنه سيتم إعادة التقرير آنف الذكر إلى اللجنة لدراسته مع الفقرة (٨) والمتعلقة بهيئة مكافحة الفساد وتقديمها في جلسة تحدد لاحقاً ، فقرر المجلس الموافقة العامة على ذلك.

٢٦

**** البند الرابع : الإحالات**

- قرر المجلس الموافقة العامة على جميع الإحالات الواردة في جدول الأعمال وإحالتها حسب ما هو وارد في هذا البند .

٥٩ - ٢٧

- تلي اقتراح مقدم من قبل بعض السادة الأعضاء بشأن إدراج مشروع قانون في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصص ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم على فتح بند ما يستجد من أعمال وإدراج الاقتراح فيه ، ثم قرر المجلس الموافقة على ذلك .

٦٥ - ٥٩

- جرى التصويت بالنداء بالاسم على تقديمه على غيره من سائر الفقرات ومناقشته في نفس الجلسة ، فقرر المجلس الموافقة على ذلك .

٦٧ - ٦٥

** البند الثاني عشر : ما يستجد من الأعمال

- ٢٢٦ - ٦٧ - نوه عن : أ- المداولة الثانية على مشروع القانون في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص .
- ب - التقرير الثاني والأربعين التكميلي للتقرير السادس والعشرين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن التعديلات في شأن مشروع قانون تنظيم برامج وعمليات التخصيص ، فقرر المجلس الموافقة عليه .
- ٢٣٠ - ٢٢٧ - نوه السيد الرئيس عن تمديد وقت الجلسة لحين الانتهاء من نظر الموضوع آنف الذكر ، فقرر المجلس الموافقة عليه .
- ٢٣١ - نوه السيد الرئيس بأن فقرة التمديد لحديث الأعضاء ستكون لمدة دقيقتين ، فقرر المجلس الموافقة العامة على ذلك .
- ٣٩٧ - ٢٣١ - جرت مناقشة التقرير من قبل بعض الأعضاء .

٤٠٢ - ٣٩٨	- تليت المادة الثانية من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم عليها ، ثم قرر المجلس الموافقة عليها .
٤٠٣ - ٤٠٢	- تليت المادة الثالثة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليها دون مناقشة .
٤٠٥ - ٤٠٣	- تليت المادة الرابعة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .
٤١٠ - ٤٠٦	- تلا مقرر اللجنة (٣) تعديلات مقدمة من بعض الأعضاء على المادة الرابعة من مشروع القانون ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم من حيث المبدأ على نظر التعديلات ، ثم قرر المجلس الموافقة على ذلك .
٤١٧ - ٤١٠	- نوه السيد الرئيس بأنه سيتم التصويت على التعديل الأوسع على المادة الرابعة من مشروع القانون ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم على التعديل المقدم من بعض الأعضاء ، ثم قرر المجلس عدم الموافقة عليه .

٤١٨ - ٤١٩	- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم عليه ، ثم قرر المجلس عدم الموافقة عليه .
٤١٩ - ٤٢٢	- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء ، فجرى التصويت بالنداء بالاسم عليه ، ثم قرر المجلس الموافقة عليه .
٤٢٣ - ٤٢٤	- تليت المواد السابعة والثامنة والعاشرة والحادية عشرة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليها تباعا دون مناقشة .
٤٢٥ - ٤٣٠	- تليت المادة الثالثة عشرة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة ، ثم تلي تعديلان وجرى التصويت النداء بالاسم عليهما ، فقرر المجلس عدم الموافقة عليهما ، ثم قرر المجلس الموافقة العامة على المادة الثالثة عشر كما انتهت إليه اللجنة .
٤٣١	- تليت المادة الرابعة عشرة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .

٤٣١ - ٤٣٢	- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء على المادة الرابعة عشرة من مشروع القانون ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليه .
٤٣٢ - ٤٣٣	- تليت المادة السادسة عشرة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .
٤٣٣ - ٤٤٤	- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من احد الأعضاء ، ثم جرت مناقشة من قبل بعض السادة الأعضاء فقرر المجلس الموافقة العامة على المادة السادسة عشرة من مشروع القانون بعد التعديل .
٤٤٤ - ٤٤٩	- تليت المادتان السابعة عشرة والتاسعة عشرة من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليهما تباعا دون مناقشة .
٤٤٩ - ٤٥٠	- تليت المادة العشرين من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .

<p>- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء على المادة العشرين من مشروع القانون فجرت مناقشة من قبل بعض السادة الأعضاء ، ثم قرر المجلس عدم الموافقة على ذلك .</p>	٤٥٥ - ٤٥١
<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على المادة العشرين من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة .</p>	٤٥٦ - ٤٥٥
<p>- تليت المادة الحادية والعشرين من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .</p>	٤٥٧
<p>- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء على المادة الحادية والعشرين من مشروع القانون ، فقرر المجلس عدم الموافقة على ذلك .</p>	٤٥٨ - ٤٥٩
<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على المادة الحادية والعشرين من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة .</p>	٤٥٩ - ٤٦٠

٤٦٠ - ٤٦١	- تليت المادة الثانية والعشرين من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة .
٤٦١ - ٤٦٢	- تلا مقرر اللجنة التعديل المقدم من بعض الأعضاء على المادة الثانية والعشرين من مشروع القانون فقرر المجلس عدم الموافقة على ذلك .
٤٦٣	- قرر المجلس الموافقة العامة على المادة الثانية والعشرين من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة .
٤٦٣ - ٤٦٤	- تليت المادتان الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليهما تباعا دون مناقشة .
٤٦٥	- تليت المادة الخامسة والعشرين من مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة عليها .

<p>- تليت المواد السادسة والعشرين والسابعة والعشرين والتاسعة والعشرين من مشروع القانون كما جاءت من اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة العامة عليها تباعا دون مناقشة .</p>	<p>٤٦٧ - ٤٦٥</p>
<p>- نوه السيد الرئيس عن إضافة مادة جديدة على مشروع القانون فجرى التصويت بالنداء بالاسم على إدراجها من حيث المبدأ ، فقرر المجلس الموافقة على ذلك .</p>	<p>٤٧١ - ٤٦٨</p>
<p>- جرى التصويت بالنداء بالاسم على إضافتها كمادة جديدة على مشروع القانون ، فقرر المجلس الموافقة على ذلك .</p>	<p>٤٧٣ - ٤٧١</p>
<p>- جرى التصويت بالنداء بالاسم على مشروع القانون في مداولته الثانية، فقرر المجلس الموافقة عليه وإحالاته إلى الحكومة .</p>	<p>٤٧٥ - ٤٧٣</p>

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد مجلس الأمة جلسته العادية العلنية في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هـ ، الموافق ١٢ من مايو سنة ٢٠١٠م برئاسة السيد جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة .

السيد الرئيس : س :

بسم الله الرحمن الرحيم ، تفتتح الجلسة وتتلئ أسماء الأعضاء ثم أسماء المعتذرين عن جلسة اليوم ثم أسماء الغائبين والمنصرفين عن الجلسة الماضية دون إذن أو إخطار ، وأود أن أبين بأن عدد الموجود لا يسمح باتخاذ أي قرار ولكن بما أن لدي مسجلين فسأستكمل الحوار وبعد ذلك إذا وصلنا إلى مرحلة التصويت نأمل إن شاء الله أن يكتمل النصاب وإذا ما اكتمل النصاب سأضطر إلى رفع الجلسة ، تفضل الأخ الأمين العام .

* تليت بعد افتتاح الجلسة أسماء السادة الأعضاء :

- أحمد راشد الهارون (حاضر)
- (وزير التجارة والصناعة)
- أحمد عبدالعزيز السعدون (حاضر)
- الشيخ أحمد عبدالله الأحمد (حاضر)
- (وزير النفط ووزير الإعلام)
- الشيخ أحمد فهد الصباح (غير موجود)
- (نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان)
- د. أسيل عبدالرحمن العوضي (حاضرة)
- الصيفي مبارك الصيفي (غير موجود)
- د. بدر شبيب الشريعان (حاضر)
- (وزير الكهرباء والماء)
- الشيخ جابر خالد الصباح (حاضر)
- (وزير الداخلية)

- الشيخ جابر مبارك الصباح
(النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع)

- د. جمعان ظاهر الحربش (حاضر)

- د. حسن عبدالله جوهري (حاضر)

- حسين علي القلاف (حاضر)

- حسين مزيد المطيري (حاضر)

- حسين ناصر الحريتي (حاضر)

- خالد سالم العوده (حاضر)

- خالد سلطان بن عيسى (حاضر)

- خالد مشعان طاحوس (غير موجود)

- خلف دميثير العنزي (غير موجود)

- دليهي سعد الهاجري (غير موجود)

- راشد عبدالمحسن الحماد (حاضر)

(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون

القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف

والشؤون الإسلامية)

- روضان عبدالعزيز الروضان (حاضر)

(وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء)

- د. رولا عبدالله دشتي (حاضرة)

- سالم نملان العازمي (حاضر)

- سعد زنيفر العازمي (غير موجود)

- سعد علي الرشيد (غير موجود)

- سعدون حماد العتيبي (حاضر)

- د. سلوى عبدالله الجسار (غير موجودة)

- شعيب ب شباب المويزري (حاضر)

- صالح أحمد عاشور (حاضر)

- صالح محمد الملا (غير موجود)

- د. ضيف الله فضيل أبو رميلة (حاضر)

- عادل عبدالعزيز الصرعوي (غير موجود)

- عبدالرحمن فهد العنجري (حاضر)

- عبدالله يوسف الرومي (حاضر)

(نائب الرئيس)

- عدنان ابراهيم المطوع (حاضر)

- عدنان سيد عبدالصمد (غير موجود)

- عسكر عويد العنزي (غير موجود)

- علي سالم الدقباسي (حاضر)

- د. علي صالح العمير (حاضر)

- علي فهد الراشد (حاضر)

- غانم علي المييع (غير موجود)

- د. فاضل صفر علي (حاضر)

(وزير الأشغال العامة ووزير الدولة

لشؤون البلدية)

- فلاح مطلق الصواغ (حاضر)

- د. فيصل علي المسلم (حاضر)

- مبارك بنبيه الخرينج (غير موجود)

- مبارك محمد الوعلان (حاضر)

- محمد براك المطير (غير موجود)

- الشيخ د. محمد صباح السالم (غير موجود)

(نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية)

- د. محمد محسن البصري (حاضر)

(وزير المواصلات ووزير الدولة

لشؤون مجلس الأمة)

- د. محمد هادي الحويطة (غير موجود)

- محمد هايف المطيري (حاضر)

- م.رزوق علي الغانم (حاضر)

- مسالم محمد البراك (غير موجود)

- مصطفى جاسم الشمالي (غير موجود)

(وزير المالية)

- د. معصومة صالح المبارك (حاضرة)
- د. موضي عبدالعزيز الحمود (غير موجودة)
- (وزير التربية ووزير التعليم العالي)
- ناجي عبدالله العبدالله نادي (حاضر)
- سمو الشيخ ناصر محمد الصباح (حاضر)
- (رئيس مجلس الوزراء)
- د. هلال مسعود السايبر (حاضر)
- (وزير الصحة)
- د. وليد مسعود الطببائي (غير موجود)
- د. يوسف سيد حسن الزلزلة (حاضر)

* وفي أثناء الجلسة حضر كل من السادة الأعضاء :

- الشيخ أحمد فهد الصباح (نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان)
- الصيفي مبارك الصيفي
- الشيخ جابر مبارك الصباح (النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع)
- خالد مشعان طاحوس
- خلف دميثير العنزي
- دليهي سعيد الهاجري
- سعد زنيفر العازمي
- سعد علي الرشيد
- د. سلوى عبدالله الجسار
- صالح محمد الملا
- عادل عبدالعزيز الصرعواوي
- عدنان سيد عبدالصمد
- عسكر عويد العنزي

- غانم علي الميرغ
- مبارك بنينه الخرينج
- محمد براك المطير
- الشيخ د. محمد صباح السالم
- (نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية)
- د. محمد هادي الحويطة
- مسلم محمد البراك
- مصطفى جاسم الشمالي
- (وزير المالية)
- د. موسى عبدالعزيز الحمود
- (وزير التربية ووزير التعليم العالي)
- د. وليد مساعد الطببائي

* الغائبون بعذر:

- فيصل سعود الدويسان
- د. محمد محسن العفاسي
- (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)
- مخلد راشد العازمي

** وتولى الأمانة العامة السيد علام علي الكندري الأمين العام للمجلس والسيد أحمد عبدالله الهاجري الأمين العام المساعد لشؤون قطاع الجلسات والسيد عادل عيسى اللوغاني مدير إدارة شؤون الجدول والقرارات .

** وحضر الجلسة مندوبي الصحافة والإعلام ولقيف من السادة المواطنين .

السيد الرئيس:

جلستنا اليوم هي امتداد لجلسة أمس حيث بدأ المجلس بنظر بنود جدول الأعمال واليوم نستكمل باقي البنود وبندنا يتعلق في استكمال موضوع القانون اللي بدأتوا في نقاشه أمس ولدي مسجلين .

السيد د. جمعان الحرب: ش :
نقطة نظام .

السيد الرئيس: س :
تفضل أخ جمعان نظام ؟

السيد د. جمعان الحرب: ش :
إي نعم نقطة نظام ، مادة ١٤٦ طلبات المناقشة ، الأخ الرئيس المجلس في جلسة ٤/١٣ قرر أن يدرج موضوع غلاء الأسعار على هذه الجلسة ، قدمت طلبات بعد هذا الطلب ، واليوم أنا ملاحظ في جدول الأعمال قدمت على هذا الطلب يعني في طلب قدم ب ٥/١١ الآن أدرج قبله ، لذلك أنا أطلب الأخ الرئيس أن نناقش الآن موضوع غلاء الأسعار وبعدها ننتقل حسب الترتيب الزمني للقضايا والمواضيع ، شكرا الأخ الرئيس ، بعد ما نخلص القضايا التي بدأنا بنقاشها .

السيد الرئيس: س :
أخ جمعان يعني مو غريبة عليك إنك تعرف بأن المجلس من حقه أن يقدم ويؤخر ، وبالتالي إذا كان في هناك قرار كل الإجراءات التي توضع على جدول الأعمال هي بناء على ما يقدم من طلب بالرغم من أن في قرار سابق ويأتي قرار آخر يضيفه بما فيه الأولويات التي حطيناهم ، أنا سامشي على الجدول ولكن في البداية

السيد د. جمعان الحرب: ش :
لا لا بس عفوا ملاحظة الأخ الرئيس ملاحظة

السيد الرئيس: س :
أولا ما عندي نصاب الآن ، تفضل

السيد د. جمعان الحرب: ش :
كل الطلبات بعد بند الرسائل ليش يقدم هذا على هذا ؟

السيد الرئيس: س :
الآن سأسكمل النقاش فيما يتعلق في موضوع القانون

السيد د. جمعان الحرب ش :

ما يجوز تقديم طلب وفي طلب قبله

السيد الرني س :

ما عندي ، تفضل استريح ، تفضل الأخ يوسف الزلزلة دور لك حسب ، المسجلين في استكمال مناقشة الذمة المالية .

السيد د. يوسف الزلزلة ة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا الأخ الرئيس ، الأخ الرئيس الحديث عن الذمة المالية أعتقد بأنه يجب بالفعل أن يؤخذ بالاعتبار ، أن يكون الإداري في مستوى إداري عالي ، أن يكون الوزير ، أن يكون نائب مجلس الأمة يمتلك من السلطات ما تعطيه المقدره على أن يتناغم مع قانون لمصالحه ، هنا يجب أن تتدخل القوانين والنظم واللوائح التي تحدد صلاحياته حتى لا فيما بعد يستغل نفوذه ويستغل أيضا إمكاناته حتى يحصل على ما يريد ، الأخ الرئيس الأمام علي عليه السلام يقول " اتقوا مواقع الشبهات " أي إنسان قيادي في أي موقع قيادي في الواقع إذا كانت تحت يده سيطرة معينة سواء كانت مالية ، أو كانت إدارية ، أو غيرها هذا معناه إن هو يقع تحت طائلة الشبهة ، وبالتالي الأخ الرئيس منذ مجلس ٢٠٠٣م كنا نؤكد على أن يكون هناك قانون يحدد الذمة المالية وكنا نؤكد على النواب قبل غيرهم أيضا لكن مع الأسف الشديد نتيجة للعرقلة التي حدثت منذ مجلس ٢٠٠٣م إلى يومنا هذا لم نستطع أن نأتي بشيء يجعل هذه الشبهة مرفوعة على الأقل من أعضاء مجلس الأمة ، من أعضاء الحكومة ، وحتى من القياديين في الدولة ، لذلك الأخ الرئيس هذا قانون حتمي ، ويجب أن يكون ، وحتى ندرأ الشبهات عن الجميع ، وحتى من تسول له نفسه عن قريب ولا من بعيد على أن يستغل منصبه أو موقعه هذا القانون بإمكانه أن يحد من ذلك بل ويجعل هناك عقوبات رادعة لمن يخل بهذا القانون ، ولذلك الأخ الرئيس نحن نتناغم مع كل ما هو طبيعي ومنطقي أيضا ، حتى عندما نأتي على الأنبياء وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعظم شخصية خلقها الله عز وجل ، هو كان يبين للناس ما لديه من مال ، ما لديه من إمكانات حتى لا يكون هناك شك حتى في النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك الأخ الرئيس هذا مبدأ أساسي عندما يطالب هؤلاء القياديين أعضاء مجلس الأمة ، الوزراء على أن يقدموا ذممهم المالية وغيرها أعتقد جازم هذا الدفع ورفع الشبهة عن هؤلاء ، إلى جانب عندما يكون هناك شك في الذمة المالية ، أو عندما يكون هناك شك باستغلال نفوذ هؤلاء في المواقع التي يجب أن لا تستغل ، هنا الأخ الرئيس يمكن محاسبة هؤلاء ، ويمكن وضعهم في الواقع على يعني منصة التحقيق حتى بالفعل نستطيع أن نهئ الأمور باتجاه العدل والمساواة ، كثير من الناس حتى في مقالات الكتاب ومن حقهم كصحفيين ، كثير من

الناس يتكلمون عن دخول أعضاء مجلس الأمة فقراء وخروجهم أغنياء ، دخول الوزراء إلى الحكومة فقراء يخرجون أغنياء ، القياديين يدخلون فقراء يخرجون أغنياء ، هذا القانون الأخ الرئيس يرفع هذه الشبهة ويدفع عن هؤلاء أيضا كل ما هو حتى وإن كان خطأ ، حتى وإن كان اتهام يدفع عنهم هذه التهم ، ثم الأخ الرئيس الشيء العقلاني والمنطقي والذي يجب أن يكون هو أن نحاسب هؤلاء القياديين نسمع كثير حتى من القياديين أنفسهم أن هناك مجموعة من زملائهم حصلوا على أموال طائلة ، حصلوا على أراضي من أملاك الدولة ، حصلوا على رخص تجارية هنا وهناك درءا الأخ الرئيس لكل هذه الشبهات ، وإبعادا للقياديين ، وأعضاء مجلس الأمة ، والوزراء وغيرهم عن هذه الشبهات يصبح قانون الذمة المالية أمرا حتميا واجبا حتى لا نقع في هذا الإشكال مرة أخرى ، ولا تكون هذه الشبهات ديدن الإعلام وغيره من المشككين ، لذلك الأخ الرئيس أنا مع التوجه الذي ذهب إليه أعضاء مجلس الأمة في هذا القانون ، ومع ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة وبين أعضاء مجلس الأمة على هذا القانون ، فليكن إن شاء الله حتى نحمي كل القياديين ونرفع عنهم الشبهات التي تتداول في الصحافة والإعلام ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد الرئيس : س :

شكرا دكتور يوسف ، الكلمة الآن للسيد العضو ضيف الله أبو رمية تفضل .

السيد د. ضيف الله أبو رمية : ه :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، شكرا الأخ الرئيس ، الأخ الرئيس يعني الحديث عن هذا القانون والفساد الإداري والمالي بالكويت ، هذا الفساد المالي والإداري بالكويت وصل إلى مراحل متقدمة ، وصل إلى أن الآن يشكك في كل شخص في الكويت خصوصا طبعا بالسلطة التنفيذية ويعني بالعاملين بالوزارات ، وهذه الشكوك طبعا لا يجلبها أو لا يعني يلغيا إلا أن يكون هناك قانون يبين الحقائق ويبين الذمم المالية لهؤلاء طبعا العاملين فيها ، فالفساد الإداري يعني اللي بالجهاز الحكومي وصل إلى مراحل متقدمة وطبعا يعني البركة بالحكومة لأن ما كان هناك أي حساب ، ما سمعنا أن أي مسؤول في الحكومة أحيل إلى النيابة العامة أو أحيل إلى القضاء وأخذ يعني حقه من خلال القضاء العادل وطبعا ولا سمعنا أن أحد يعني المسؤولين سجن بسبب هذه الاختلاسات المالية أو الفساد الإداري والسبب طبعا أن طبعا أن يعني (٩٠%) من يعني المختلسين في وزارات الدولة أو طبعا المتجاوزين إداريا يطلب منهم فقط يعني هذي أكبر عقوبة تعاقب فيها من قبل الحكومة أن إذا اتضح يعني صحة هذه الأمور ، وصحة اختلاساته ، وصحة تعديه على المال العام وأن هذه ثابتة ما فيها مجال للشك وأنها ثابتة ثبات اليقين يعني الحكومة تطلب من هذا الشخص أن يقدم استقالته ويأخذ كل اللي حصل عليه من كسب

غير مشروع وتقول له مع السلامة وخلص قدم استقالتك ، هذا طبعا أدى إلى أن يعني ضعاف النفوس في الحكومة يسلكون مسلك هؤلاء الأشخاص لأن بالأخير ما راح يكون في أي يعني محاسبة ، فمن يسرق بالأخير راح يقولون له والله قدم استقالتك واطلع ، والنسبة البسيطة جدا اللي تكون هناك طبعا يعني كلام كبير عليهم والإعلام يعني يتكلم ويوضح الحقائق من خلال الإعلام بالأخير الحكومة نذر الرماد بالعيون تأخذ هالفنة البسيطة هذي وتحولهم على النيابة ، لكن تحويلها على النيابة بدون أي مستندات وبدون أي أدلة فلذلك لما توصل للقضاء تحفظ هذه القضايا لعدم وجود أدلة ، وهذي طبعا البراهين كثيرة ويعني الاستجابات اللي طافت واللي قبلها ما فيه استجاب إلا أتى من خلاله مخالقات وتعديات مالية صارخة طبعا وبالإثباتات ، لكن مع هذا الحكومة لا تحرك ساكن ، لذلك قانون الذمة المالية هذا القانون قانون جيد ، وهذا القانون يفترض أن طلع من سنوات هذا القانون من ٢٠٠٣م وهو يتداول داخل أروقة مجلس الأمة وداخل اللجان ، اليوم هذا القانون إن شاء الله يعني يتحول إلى حقيقة ، ولكن هذا القانون كان مفروض يسبقه قانون هيئة مكافحة الفساد ، لأن قانون هيئة مكافحة الفساد يعني هو طبعا هو الأساس لتطبيق قانون الذمة المالية بدون قانون هيئة مكافحة الفساد لا يمكن تطبيق قانون الذمة المالية ، أيضا قانون حماية المبلغ لأن إذا في شخص بلغ على هذه المشاكل حتى لو كان شريك وعلى هذه التجاوزات ، وعلى هذه الاختلاسات ، يجب أن يكون هناك قانون يحمي هذا الشخص من المحاسبة القانونية ، لكن في هناك عدة قضايا مهمة في هذا القانون ، لا نتفق معاها أول شيء المادة الرابعة ، المادة الرابعة تجعل أن ينشأ جهاز يتبع وزارة العدل يتولى فحص إقرارات الذمة المالية ، لا طبنا ولا غدا الشر ، إذا والله هذا الموضوع راح نرده للحكومة ثاني مرة وراح يكون جهاز تابع لوزير العدل أو لأي وزير ما كان سويننا شيء ، راح نرجع على وضعنا الأول وراح نطلع قانون ما هو إلا حبر على ورق لا يغني ولا يسمن من جوع ولا راح يردع المختلسين ولا راح يردع المتجاوزين لأن هذا القانون بيد الحكومة ، والحكومة طبعا لن تحاسب الحكومة ، الوزير لن يحاسب الوزراء زملاءه ولن يستطيع أن يحاسب حتى رئيسه اللي هو رئيس مجلس الوزراء ، ولا راح يستطيع أن يحاسب يعني بقية الموظفين ، لذلك هذا القانون يعني هذه الجزئية راح تقتل هذا القانون لذلك يجب أن يكون هذا الجهاز هو من ضمن قانون هيئة مكافحة الفساد ، وتكون هناك هيئة لمكافحة الفساد هي المسئولة عن هذا وهي بعيدة كل البعد عن الحكومة وعن المجلس وهذه الهيئة يجب أن تكون هيئة لها كل السلطات التي تستطيع من خلالها أن تطلب كل البيانات خصوصا من البنوك أو من الوزارات ولها الحق بالإطلاع على كل هذه الأمور ، أيضا من العيوب في هذا القانون أن القضاة وأعضاء النيابة العامة تشكل لهم لجان وهذه اللجان طبعا من المجلس الأعلى للقضاء هم بعد لا

السيد الرئيس _____ س :

شكرا دكتور شكرا ، تفضل السيد العضو مبارك الودعان .

السيد مبارك الودعان _____ لان :

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم ، الأخ الرئيس بلا شك إنا نتكلم اليوم عن كشف الذمة المالية وأن نتكلم عن اعتقد مشروع مهم جدا يعني إحنا كنا نتكلم قبل بالفساد في حالات محدودة جدا ، وفي يمكن حدود ضيقة جدا ، لكن مما يؤسف له أن حتى المؤسسة التشريعية أصبحت مدخل للثراء ، ومدخل للاستتفاع ، وأصبح الفساد وأصابع الاتهام تشار إلى النواب ، هناك نواب ذهبوا أنا اعتقد إلى المربع الأسود من التاريخ نتيجة استفادتهم وحصلولهم على كثير من الأموال وأكبر دليل أنهم دخلوا بإمكانيات مالية متواضعة بمعنى أصح حفاي وخرجوا بالشركات والمباني والمنافصات والأموال الطائلة كل هذا من خلال مجلس الأمة ومن خلال ما استفادوا من الوظيفة العامة ، أنا اعتقد هذا المشروع يمكن جذوره هي إسلامية ، ولكم قدوة في الفاروق رضي الله عنه سيدنا عمر بن الخطاب لما كان مع ابنه عبدالله في حادث الأبل وللكل معروفة لما باعها وأخذ الفرق إلى بيت مال المسلمين وبعدها يمكن جاء البرلمان المصري وهو أول من أقر الكشف عن الذمة المالية نتيجة الفساد اللي استفشى في المؤسسات السياسية وعلى رأسها البرلمان ، بلا شك أن الفساد عندنا في دولة الكويت يعني انتشر وبشكل واضح حتى أصبح من الموظف سواء صغرت درجته أو كبرت هناك فساد ، وهناك رشوات ، وأكبر دليل يمكن الإعلام يتحفنا في كل يوم على صفحاته في أمور كثيرة جدا ، فأنا اعتقد من المهم جدا أن يكون لنا موقف وإقرار لهذا القانون والذمة المالية حتى نعرف فعلا من يستفيد ومن نسكر بمعنى أصح هذه الحنفية اللي يستفيد منها البعض من خلال مجلس الأمة وغيره ، لا يعقل الآن أن تكون كل هذه الأصوات وهذا النقد وأنا ما يهمني حقيقة الكل كل المؤسسات سواء سلطة تنفيذية ، أو تشريعية ، أو قضائية لكن أنا أسلط الضوء على المؤسسة اللي إحنا معنيين وأقصد فيها المؤسسة التشريعية لابد من تسليط الضوء عليها ، أنا اعتقد إذا كنا نتكلم عن الشفافية واعتقد يمكن الأخ وزير الخارجية الدكتور محمد من الموقعين على اتفاقية مكافحة الفساد ، ما هي قيمة هذه الاتفاقية إذا لم تلتزم فيها وإذا لم تلتزم دولة الكويت فيها ، فأعتقد من المهم جدا جمع كل التشريعات اللي أتت في هذا المشروع في قانون واحد حتى نخرج بشيء من حتى فعلا نستطيع أن نغلق هذا الباب من الفساد اللي بكل أسف ينخر في هذه المؤسسات وفي الوظيفة العامة اللي أصبحت مدخل ومرتع لمن يريد أن يستفيد أنا يعني استغرب يفترض الحكومة هي أول من يشد على ذلك وأول من يؤيد ذلك حرصا منها على التعاون وحرصا منها على الشفافية وحرصا منها على محاربة الفساد اللي استشرى بكل أسف وأصبح حتى الجهاز الإداري عندنا بدولة الكويت يعني السمة السائدة هي

اليوم مجلس الأمة عارضه يناقشه ويبي يصوت عليه قلنا لهم عندكم قانون الذمة المالية قالوا نعم قلنا لكم عندهم فساد قال الفساد مستشري يعني هذا القانون بكل أبعاده مو قادر يوقف أمام قضية الفساد هذه النقطة رقم ٢ النقطة رقم ٣ اكو (٣) مواد تم تقديمها من قبل الإخوان ومنهم الأخ العزيز احمد عبد العزيز السعدون (٣) مواد تعالج معالجه ولو يعني الحين مو بصورة كاملة ولكن بصورة جزئية تعالج قضية شلون نتابع من يريد إفساد الذمة أو من هو مفسد أو من هو يتعاطى في قضية الإفساد فثلاث مواد جايه تعالج هالمسألة يعني انا وحده منها قضية المتابعة أنا اعرف شلون اعرف هذا الإنسان استقل موقعه كنانب أو موقعه كوزير أو موقعه كوكيل أو موقعه كأمين سر أو أي مكان منصب حساس واستغله شلون اعرف له ؟ مو غير احتاج إلى متابعة ؟ المتابعة شلون تجي ؟ جات المادة حطوهم مادة (١٦) ، (١٧) على ما أظن بو عبد العزيز (١٦) ، (١٧) جاءت قالت انا أعطيه بطاقة بهالبطاقة خله ملزم ان كل من يراجع لقضية فيها مناقصة فيها صفقة فيها امر من وراء تكسب هذا انا اكشفه شلون ؟ اخليه من يحاضر هالمكان يراجع إلى الديوان يعني يسجل اسمه جاء راجع لهذه القضية لهذه المناقصة لهذه الحالة عندنا عليها جاء تكلم طالب سوى اجتمع وبالتالي الديوان شسوي ؟ الديوان المادة الثانية يحيل الأمر الى مجلس الأمة كل ٦ أشهر اذن اهنيه مجرد ان انا اكو متابعة ان هذا الرجل قاعد يتحرك وراء هذه المناقصات وراء هذه اللقم الكبيرة وراء هذه اللي قاعد تركضون وراء اللي تبون الفساد إذا أنت قاعد تتابع تحركاته هذه المادة بهذا الشكل ألغيت طيب الحين شلون تعرفه ؟ تبي تقولي انا بحط اليوم انا امك ١٠ ملايين وقدمت الذمة المالية ١٠ ملايين انا مقدمها الذمة المالية مالتني بعد ٤ سنوات تجي تقوله تعال شعندك الحين ؟ يجي يقول لك والله انا ١٠ ملايين صار ١٠ ملايين و ٢٠٠ دينار انا مطلع ٢٠٠ دينار والواقع ان هذا مطلع ٢٠٠ دينار سجلته باسم زوجتي سجلته باسم خالتي سجلته باسم عمتي سجلته باسم جاري سجلته باسم واحد ثقة انا اعتقد ان لا يمكن يخونني ولا يمكن ياكل فلوسي رحت سجلت كل هذا وحظيته اي الذمة المالية ؟ ٢٠٠ دينار ؟ انا هذا حرامي حرامي اشكره يعني اذا هالقانون هذا بحد ذاته كله هذا منسوف اذا مو الانسان رادعه هو نفسه عنده رادع من ذاته ومن نفسه هذه القوانين حقيقة هالنوع من القوانين انا اشوفها يعني غشمره يعني والله تعالوا تفضلوا إحنا يا أعضاء مجلس الأمة ناس شرفاء بدليل شرفنا إحنا جينا حطينا قانون يحاسب المفسدين

السيد حسين الحريري _____ :

عن (المقـرر)

الأخ الرئيس .

السيد الرئي _____ س :

شكرا سيد ، الله يحفظك ، تفضل الأخ المقرر .

السيد الرئيس: س
تفضل استريح متكلم أنت ، متكلم تفضل .

(قال السيد العضو عادل الصرعاعي كلاما غير واضح)

السيد الرئيس: س
متكلم ، تكلمت لا مو من حقاك ، تفضل فيصل المسلم ، فيصل دورك .

السيد د. فيصل المسلم: م
دوري وإلا غصب ؟

السيد الرئيس: س
دورك ، مكتفي ؟

السيد د. فيصل المسلم: م
دوري بعد مرزوق ، دوري غصب شلون يعني .

السيد الرئيس: س
أي خلاص مرزوق .

السيد د. فيصل المسلم: م
اكتفي ؟

السيد الرئيس: س
نعم .

السيد د. فيصل المسلم: م
لا أنا أتنازل له الدور ، تبي أتنازل لك ؟

السيد الرئيس _____ س :
الظاهر إذا ما عندك حكي قول مكتفي و خلاص .

السيد د. فيصل المسال _____ م :
أنت قلت حق ولد أختك هالشكل ؟

السيد الرئيس _____ س :
نعم ؟

السيد د. فيصل المسال _____ م :
قلت حق ولد أختك هالشكل ؟

السيد الرئيس _____ س :
لأن قال عطه دوره و خلاص انتهى الموضوع ، أنت قاعد تسولف وأنت واقف ، تفضل الحين تبي تتكلم ؟

السيد د. فيصل المسال _____ م :
رد لي الوقت لو سمحت الأخ الرئيس ، لا في أحد مضايك بتركيا بس .

السيد الرئيس _____ س :
تفضل .

السيد د. فيصل المسال _____ م :
رد لي الوقت الأخ الرئيس ، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيد خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، أشكر الأخ الفاضل مرزوق الغانم على تنازله لي ، والأخ الرئيس أنا أعتقد ، قانون الذمة المالية يعني اللي أنا شايفه من الحوار اللي طرح من قبل الأخوة الأعضاء أن هناك اتفاق عليه ، الاتفاق على الأقل في الإعلان بأن هذا قانون مصيري وحيوي واستكمال مؤسسات الدولة وأن يتطلب إقراره وأن واقع الحال أن مقدم من قبل مجالس الأمة منذ سنة (٩٢) ولذلك الأخ الرئيس المنظومات الرقابية في المجتمعات لا بد أن تستكمل ، هناك حوار أو هناك خلاف على وجهات النظر على قضية الآلية أو أن هناك وجهات نظر تكون مقدرة أن القضاء يكن أو جهاز آخر ، لذلك هناك قوانين أخرى متعلقة في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد ، أنا أفهم الأخ الرئيس مثل هذا التصور لكن اللي ما أفهمه

أن اليوم ما نطلع بشيء من هالجلسة في هذا القانون خاصة وأن إحنا تكلمنا بشكل صريح ، إن إقرار قانون التخصيص يستلزم نعم عندنا رفض مبدئي في هذه النقطة تخصيص بمعنى نقل ملكية وتفويض للسلطة التنفيذية عندنا رفض لكن بالأخير لابد من استكمال القوانين الرديفه ومن أبرزها هو قانون الذمة المالية وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد فضلا عن القوانين الأخرى اللي ذكرناها ، لكن الأخ الرئيس أنا أعتقد أن هناك أسباب أخرى نعم هي أسباب شرعية ، من أين لك هذا ؟ ينبغي أن يكون هناك نظام واضح بأن من يتولى السلطات العامة وأن يدير شؤون الدولة بعيد عن الشبهات ويناى بنفسه وينبغي أن يكون النظام يوجد الآلية ، إذا هناك شك أو هناك نقص في الآلية مجاله اللجنة ما في مشكلة لكن بعد إقرار المداولة الأولى ، الأخ الرئيس أنا أعتقد انتشار الفساد اللي ما يجادل في أحد اليوم منظمات الشفافية العالمية وتراجعها إحنا ادراكنا لهذا الواقع تقديم الاستجابات ، لجان التحقيق ، كلام الناس بالأدلة عن بعض النواب ، وعن بعض الوزراء ، وعن بعض القياديين واضح ، أنا أعتقد الأخ الرئيس أيضا أن استحقاق وطني لاستكمال الأجهزة ولضبط أيضا الأجهزة القائمة لأن اليوم مع الأسف بعدم وجود هذا القانون من يعاني هو الشريف ، في هذا البلد اليوم من يعاني هو الشريف وبعدم وجود هذا القانون المظلوم هو الشريف بوجود الآلية المناسبة يكتشف الجميع من هو يتجاوز ، ومن يتناول على المال العام ، ومن يستنفع ، ومن يثري ثراء غير مشروع ممن هو عاف نفسه ، الأخ الرئيس أنا أعتقد بالأخير أفهم مثل ما قلت بعض وجهات النظر ، وأفهم قضية أن خلونا ندرسه في اللجنة ، وأفهم أيضا المجتمع المدني والمنظمات الشفافية وبعض من طرح من بعض الأخوة وأن تحفظنا على عباراتهم وألفاظهم لكن الأخ الرئيس أنا أعتقد أن رافضه هو يثير شبهة أما أن لا يريد هذا القانون حقيقة وأما أن هو القصد أن يمضي قانون التخصيص قبله سبق وأن أقر في هذا المجلس في دور الانعقاد الحالي فقط وهو نهج مشينا عليه في هذه القوانين ، قانون المعاقين ، قانون خطة التنمية ، قانون أسواق المال ، قانون العمل الأهلي ، شركات المساهمة في الكهرباء وفي المدن العمالية ، وفي الإسكان وأيضا قانون التخصيص ذاته أقر بالمداولة الأولى وراح للجنة واجتمعت اللجنة وقدم النواب تعديلاتهم آخرها اللي صرح فيه يوسف الزلزلة (٥٧) تعديل على قانون التخصيص ودرس في اللجنة وبالإمكان استضافة أيضا المختصين الآخرين واستمعنا لوجهات نظرهم من منظمات شفافية وغيرها من المختصين في اللجنة ثم يعود للمداولة الثانية ، إرجاعه اليوم ، أنا شخصيا لا أفهم حقيقة إلا أن رغبة في استمرار هذا الفساد ، رغبة في عدم ضبط المسؤولين أين كانت مواقعهم بما فيهم أعضاء مجلس الأمة بأن يكون مصادر أموالهم معلومة ومصادر ثراءهم إذا ما تحقق أيضا واضح وتحت نظر الأجهزة ، لذلك الأخ الرئيس إحنا تمنى كمقدمين الاقتراح فريق الأولويات وضعه في جدول الأولويات في أكثر من مجلس وهذا المجلس أخذ التصويت بالإجماع من مجلس الأمة على أن يوضع في جلسة ١٢/٩ ولذلك اليوم إحنا لما طلبنا استعجاله وتخصيص هذه الجلسة حتى أن يأخذ دوره ويأخذ آلية لنفاذه ولتنفيذه لأن مع الأسف مجالس متعددة كنا نرى من النواب وأحيانا مثل ما قلت بوجهة نظر فيها من الحق للتعديل عليه لكن تأخرت التعديلات ولذلك

لن تقدم التعديلات إلا بأن يكون على المحك وأن يكون على التصويت فنطالب إن شاء الله المجلس أن يصوت مداولة أولى ثم يعود للجنة ويقدم عليه ما يقدم ويعود مرة أخرى في هذا الأمر .

السيد عادل الصرع أوى :
نقطة نظام .

السيد الرئيس س :
شكرا الأخ فيصل ، تفضل نظام عادل .

السيد عادل الصرع أوى :

الأخ الرئيس نقطة نظام على المادة (١٠٠/٩٩/٩٨) من اللائحة الداخلية ، الأخ الرئيس نحن تقدمنا باقتراح فيما يتعلق في الكشف على الذمة المالية بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ وأنا أعلم تماما الأخوان في اللجنة أعدوا تقريرهم سابق للاقتراح اللي قدمناه ، ولذلك أنا أعتقد هناك اقتراح لم يؤخذ في الاعتبار في اللجنة ، هذا الاقتراح الأخ الرئيس وأنا أعتقد الآن يعني قدمته مع مجموعة من الأخوة الأعضاء يأخذ في الاعتبار القضية الرئيسية اللي إحنا نناقشها اليوم الأخ الرئيس ، نحن نناقش قانون إذا أقر اليوم جدلا ، إذا أقر اليوم افتراضا ، إذا أقر اليوم غدا سنعدله لأن إحنا نتكلم عن إدارة تابعة لوزارة العدل في حين أن الاتفاقية اللي وقعتها الكويت اتفاقية الأمم تتحدث عن إنشاء هيئة مكافحة الفساد ، لذلك هذا الاقتراح اللي قدمناه تركنا مكان فاضي علشان نحدد في القانون اللي تنشئ فيه هيئة مكافحة الفساد حتى يصدر هذا القانون ، نحن أمام تسابق أي قانون نناقشه قبل ، هل المطلوب فعلا مثل ما ذهب إليه بعض الأخوان أن يكون عندنا قانون وإلا أن يكون قانون متوافق مع ما ورد في الأمم المتحدة ولذلك هناك التزامات على الدولة ، هناك التزامات على الكويت وأنا أعتقد بأن إذا فعلا أنا مقدم كشف الذمة المالية ، ومقدم مكافحة الفساد مع الأخوان الأعضاء ، أنا أعتقد إقرار هذا القانون من الجانب العملي في الاتجاه الغير صحيح ، أنا تصوري وهذا قلته أمس وأقوله اليوم الأخ الرئيس بأن هذا الموضوع يبقى على جدول الأعمال حتى ننتقل إلى موضوع هيئة مكافحة الفساد ونناقش هذا القانون ومن ثم نبدأ في مناقشة موضوع الكشف عن الذمة المالية ، لأن الكشف عن الذمة المالية الآن في الاقتراح المقدم يتكلمون عن قدمه العضو أو الوزير بعد أربع سنين من وصوله للمنصب فحين الاتفاقية الدولية تكلم لا ؟ تكلم عن جانب سنوي يجب أن يقدم وبالتالي سنصدر قانون يخالف الاتفاقية إحنا ليس بخلاف على القانون وأهميته الجميع مقر لكن أنا أعتقد حتى نذهب للاتجاه الصحيح

السيد حسين الحرية _____ :

عن (المقرر)

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس _____ س :

شكرا الأخ عادل الصرعاوي ، تفضل الأخ المقرر .

السيد حسين الحرية _____ :

عن (المقرر)

شكرا الأخ الرئيس وأشكر أيضا الأخ عادل وفعلا هو قدم الاقتراح مع مجموعة من النواب يتعلق بموضوع الذمة المالية لكن هذا الاقتراح فعلا وصل لنا ٢٠١٠/٤/١٣ م لكن الأخوة بناء على رغبة المجلس طلبوا تقديم هذه القوانين ولم نتمكن من إعداد تقرير حتى ولو برسالة إلى المجلس أيضا أمس مجموعة من النواب قدموا أيضا اقتراح آخر يتعلق بالذمة المالية فمثل ما تفضل الأخ عادل اللي أنا بقوله إحنا هنيه نناقش اقتراحات تم إعدادها من الصيف الماضي يعني والآن قدمت اقتراحات لاحقة وبالتالي حسب ما يراه المجلس ممكن إحنا يعني نوافق على المداولة الأولى ونناقش التعديلات اللي تطرأ على هذا القانون ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد عادل الصرعاوي _____ اوي :

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس _____ س :

تفضل الأخ عادل .

السيد عادل الصرعاوي _____ اوي :

شكرا الأخ الرئيس والشكر موصول للأخ رئيس اللجنة وأنا وضحت في البداية بأن هذا تاريخ تقديم المقترح مالنا يعني لاحق لإعداد التقرير اللي أنتو عديتوه لكن أنا في وجهة نظري الآن إذا إحنا ماشين بهذا الاتجاه بأن فعلا تكون هناك عندنا منظومة من قوانين مكافحة الفساد خل نمشي بالاتجاه الصحيح إقراره في المداولة الأولى يعني بالنهاية سنأتي بأن إحنا بس مجرد أقرينا شيء بالمداولة الأولى من الآن أنا أقول (٩٠%) من هذا القانون يتعارض مع قانون هيئة مكافحة الفساد فلذلك أنا من أمس كنت أقول الأخ الرئيس وأيضا ذهب معاي مجموعة من الأخوان أن هذا الموضوع سابق